من آليات فهم النص القرآني
" التأويل النحوي"

ملخص

يسعى الباحث من خلال هذا المقال العلمي إلى إبراز وظيفة التأويل النحويّ كآلية توسّلها المفسرون لتحديد وفهم مقصدية النص القرآني، وقد ركّز الباحث في هذا المقال على ظاهرتي: الحذف، والزيادة كوسيلتين مهمتين من وسائل التأويل النحوي وظّفها المفسرون بعد أن استعاروها من النحاة في محاولة لإعادة بناء التأويلات الدلالية للبنية التحتية للنصوص القرآنية التي خالفت بنيتُها السطحية القواعد النحوية التي أسسها النحاة وفق نظرية العامل.

أ. عادل قيطوني
قسم الآداب واللّغة العربية
جامعة قسنطينة 1
الجزائر

Abstract

The aim of this study is to show and discuss the several functions of grammatical interpretation as an important instrument which used by commentators to identify and understand the quranic text.

The researcher focused in this article on the phenomena of delection and increase which represent the necessary keys of grammatical interpretation ; first this term was created by commentators then by grammarians who give an attempt to rebuild the semantic interpretation of the infrastructure that bucked its surfase grammatical rules established by grammarians according to the theory factor .

مقدمة

يُعَدّ النحو العربي من علوم العربية وثيقة الصلة بالنص القرآني لكونه الأساس الذي تقاس عليه التحولات اللغوية المعجزة لتراكيب القرآن الكريم وأساليبه، ولذلك كان الأساس الذي انطلق منه علماء العربية الأوائل ولا سيّما المفسرون في تفسير وشرح النصوص القرآنية فيما يسمى: **(التفسير اللغوي للقرآن الكريم)** آخذين في الحسبان النص القرآني معجزا في استعماله الخاص للغة، فَصِلة النحو بالقرآن الكريم وتفسيره قديمة قِدم النحو نفسه إذ من المعلوم أن النحو نشأ في رحاب القرآن الكريم وخدمة له.

ومن المعلوم أن النص القرآني نصٌّ تشريعي ودستور المسلمين إلى يوم الدين، أنزله الله سبحانه وتعالى بلسان عربي مبين معجزة لرسوله الكريم – صلى الله عليه وسلم- في

© جامعة قسنطينة1، الجزائر 2014

خطابه إلى العرب الفصحاء، ولكن الملاحظ أن فيه كثيرا من النصوص خالفت القواعد النحوية التي أسّسها النحاة الأوائل، فاحتاج الأمر لفهم النص القرآني وتوجيه معانيه إلى آلية التأويل النحوي.

لقد كان التأويل النحوي من أهم الآليات اللغوية التي اعتمد عليها المفسرون في تحديد مقصدية الخطاب القرآني، لأنها ترتكز على قضية الصلة بين التراكيب ودلالتها على المعنى، وأنها أعمق من مجرد قواعد وقوانين لتتبع حركات الإعراب، فإذا كان النحو صناعة علمية تنظر إلى الألفاظ في كلام العرب وكيف تتألف فهي من جهة أخرى تحدد العلاقة بين قواعد النظم وما تحتمله من معنى، ومن هنا تبدو أهمية العلاقة بين آلية التأويل النحوي، ومعنى النص القرآني.

وقبل الحديث عن دور آلية التأويل النحوي في تفسير النص القرآني لا بد من تحديد مفهومها وعرض أساليبها تمهيدا لعرض بعض النماذج التطبيقية لمفسرين وظفوا هذه الآلية في فهم وتحديد مقصدية النص القرآني.

- مفهوم التأويل النحوي: إذا أردنا تحديد الحيز الدلالي لمصطلح التأويل النحوي في التراث اللغوي العربي علينا أولا عرض المنهج العام الذي توسّله النحاة في بناء القواعد النحوية.

لقد انطلق النحاة في التقعيد النحوي من الواقع اللغوي في عصر الاستشهاد، ثمّ لَمَّا أكملوا بناء صرح القواعد النحوية وفق المنهج الاستقرائي أعادوا عرض وحمل النصوص اللغوية على القواعد النحوية التي توصلوا إليها فما وافق بناؤُها التركيبي هذه القواعد قبلوه وما خالفها اضطروا إلى تأويله للجمع بين النص اللغوي والقاعدة النحوية، وعليه يمكن تسجيل مرحلتين هامتين في الدرس النحوي العربي:

المرحلة الأولى: واقعٌ لغويٌ في عصر الاستشهاد ←(منهج استقرائي)— قواعد نحوية

المرحلة الثانية: نصوص لغوية مخالفة للقواعد ←(تأويل نحوي)— إعادة صياغة هذه النصوص

وعلى هذا الأساس يمكن القول إن التأويل النحويَّ وسيلةٌ لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد النحوية التي توصلوا إليها وبين النصوص اللغوية المخالفة في تركيبها لهذه القواعد، والغريب أنهم مارسوا مفهوم هذه الوسيلة في كتبهم بطريقة عملية دون أن يعطوا لها تعريفا – في حدود اطلاعي - جامعا مانعا، باستثناء بعض الإشارات والتي رغم غموضها تقترب من تحديد الحيز المفهومي لمصطلح التأويل النحوي، ومن ذلك ما أشار إليه السيوطي في كتابه الاقتراح حيث قال: " قال أبو حيان في شرح التسهيل: التأويل [النحوي] إنما يسوغ إذا كانت الجادة على الشيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأَوَّل " [1]

والمقصود بالجادة في كلام أبي حيان ليست النصوص اللغوية وإنما القواعد النحوية التي تحكم هذه النصوص بدليل أنه قال: " ثم جاء شيء يخالف الجادة فيُتأَوَّل " والشيء هنا هو النص اللغوي، أي أنه إذا خالف في تركيبه القواعد النحوية التي يلتزم بها النحاة فإنه يُتَأَوَّل ويعاد إنتاجه بصورة تتفق مع هذه القواعد، وعليه يمكن القول إن التأويل النحوي آلية وظفها النحاة لحل إشكال التعارض بين نص لغوي فصيح وقاعدة نحوية مُلتزَمٍ بها، فلا يُمْكِنُ رَدُّ هذا النص " لوروده عن فصيح مُحْتَجّ بكلامه، ولا تُنقض القواعد به، لأنها أصول لا تُنقض بمجرد ما سُمع، ولهذا يجب رَدّ ما ورد من ذلك للأصول بالتأويل، كما أشار إليه أبو حيان بقوله: فيُتأَوَّل " [2]

لقد طبّق نحاتنا المتقدمون آلية التأويل النحوي بأساليبها المختلفة (الحذف، الزيادة، التقديم والتأخير...) تطبيقا متناثرا في مؤلفاتهم لكنهم لم يُعرّفوه تعريفا علميا " فهم لم يبحثوا موضوع التأويل بحثا مباشرا في كتب أصول النحو، وربما كان السبب في ذلك أن التأويل لم يتخذ له صورة مستقلة في أذهان الدارسين كفكرة القياس مثلا، فقد طبقوا مظاهره دون أن يربطوا تلك المظاهر بعضها بالبعض الآخر ويجمعوها تحت عنوان واحد " [3]

وعليه يمكن القول إن مصطلح التأويل النحوي لم يضبط مفهومه العلمي ضبطا دقيقا إلا في النصف الثاني للقرن العشرين، فقد عقد له الدكتور محمد عيد الفصل الرابع من كتابه – أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث – وعرّفه بقوله: " التأويل عامة هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر، وأن النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه " [4]

وتصدى له الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز وجعله موضوع بحث نال به شهادة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى عام 1981 بعنوان: " **التأويل النحوي في القرآن الكريم** "، ورغم أن مصطلح " التأويل النحوي " كان هو الكلمة المفتاحية في عنوان الرسالة إلا أن الدكتور حموز لم يعط له تعريفا علميا بل اكتفى بتعريف كلمة " التأويل " فقط وحجته في ذلك قوله : " ولم أقف على نص وضّح فيه النحويون معنى (التأويل) نحويا، فالكتب التي جمعت في ثناياها أصول النحو وأدلته تكاد تكون خالية إلا من بعض الإشارات الغامضة."[5]

إلا أن المتصفح لهذه الرسالة يجد أن الدكتور حموز رغم أنه لم يُعَرِّف مصطلح التأويل النحوي إلا أن مفهومه كان حاضرا في ذهنه بدليل أنه جمع كل أساليب التأويل النحوي من (حذف وزيادة و تقديم وتأخير وحمل على المعنى وتأويل لفظة بلفظة لموافقة المعنى...) وطبقها على النص القرآني محاولا تأويل كل نص من نصوص

القرآن الكريم جاء مخالفا في تركيبه لقواعد النحو بأي أسلوب من أساليب التأويل النحوي.

وقد استطاع الدكتور علي محمد أبو المكارم أن يجمع ما تفرق من مفاهيم في أذهان النحاة الذين سبقوه حول ظاهرة التأويل النحوي[6] فحللها تحليلا علميا في الباب الثالث من كتابه - **أصول التفكير النحوي** - فحدد مفهومها العلمي في الفصل الأول بقوله : " ومعنى هذا أن التأويل يعني تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقا مع القواعد المتبعة، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وصار كظاهرة نحوية يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قالب هذه القواعد " [7]

وخصّ الفصل الثاني لدراسة أسباب هذه الظاهرة وحصرها في ثلاثة أسباب (دعوى القصور الكمي، دعوى الاختلاف النوعي، دعوى إعادة صياغة التراكيب)، ثم عرض في الفصل الثالث أشكالا تطبيقية لمختلف أساليب التأويل النحوي (الحذف، الزيادة، التحريف، التقديم والتأخير، الحمل على المعنى...) بعد أن يقدم التعريف العلمي لكل أسلوب.

نصل من هذا كله إلى أن التأويل النحوي مظهر من مظاهر سلطة القواعد النحوية على النصوص اللغوية، وتتجلى آثار هذه السلطة في احتمالين لا ثالث لهما:

1- قبول النصوص الموافقة للقواعد النحوية

2- ضرورة تأويل النصوص المخالفة للقواعد النحوية تأويلا يعيد صياغتها وإنتاجها بشكل يوافق هذه القواعد.

ـ وسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد نظرية العامل

والمقصود بوسائل تأويل النصوص المخالفة لقواعد نظرية العامل هو أن النحاة بعد أن أسّسوا صرح القواعد النحوية نظروا للنصوص الموجودة بين أيديهم، ويفترضون في البداية أن تحت أي نص من هذه النصوص تركيبا آخر مثاليا تجتمع فيه كل عناصر الجملة وفق نظرية العامل، كما أنهم يعتقدون أن هذا النص المثالي هو الأصل ومحور التقعيد، وعليه يصبح لكل نص في نظر النحاة بنيتان: الأولى سطحية وهي بنية النص المنتج فِعليّا من طرف المتكلم، والأخرى تحتية وهي البنية المثالية التي جمعت كل العناصر وفق نظرية العامل، وبذلك يجب حمل تركيب النص الموجود (البنية السطحية) على تركيب النص المثالي (البنية التحتية) والمقارنة بينهما، وينتج عن هذه المقارنة ما يأتي:

- احتمال تطابق تركيب النص الموجود والمنتج فعليا مع تركيب النص المثالي، وفي هذه الحالة لا يلجأ النحاة إلى أي وسيلة من وسائل التأويل النحوي لأن النص الموجود استوفى جميع عناصره.

- احتمال سقوط بعض أجزاء تركيب النص الموجود مقارنة بتركيب النص المفترض وهنا يلجأ النحاة لوسيلة الحذف كمظهر من مظاهر التأويل النحوي في محاولة لتصحيح هذا النص وتقدير هذه الأجزاء الساقطة حتى تتطابق بنيته السطحية مع بنيته التحتية.

- احتمال أن يشتمل النص الموجود على بعض الأجزاء الزائدة من الناحية التركيبية مقارنة بالنص المثالي، وفي هذه الحالة يتوسل النحاة أسلوب الزيادة كآلية من آليات التأويل النحوي للتوفيق بين بنية النص الفعلية وبنيته المثالية.

وعلى هذا الأساس تكون آلية الزيادة مكملة لإجراء الحذف في الفكر النحوي العربي، إذ يرى النحاة في ظاهرة الحذف سقوط بعض المعمولات من البنية السطحية للنص، بينما في ظاهرة الزيادة يعتقدون زيادة بعض العوامل في بنية النص المنتج فيحكمون عليها بالإهمال أو الإلغاء حتى لا يضطروا إلى تقدير معمولاتها.

وعليه يمكن تمثيل العلاقة القائمة بين البنية السطحية والبنية التحتية للنص الواحد في العقل النحوي العربي وفق نظرية العامل كالآتي:

1 - البنية التحتية = البنية السطحية ⟺ لا وجود لتأويل
2 - البنية التحتية > البنية السطحية ⟸ ظاهرة الحذف
3 - البنية التحتية < البنية السطحية ⟹ ظاهرة الزيادة

أولا: الحذف

يعد أسلوب الحذف مبحث مهم في الدرس اللغوي العربي، اهتم به النحاة كما اهتم به علماء البلاغة، فقد ذكره سيبويه في كتابه " الكتاب " وأطلق عليه مصطلح الإضمار حيث يقول: " هذا باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك: إذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحاجّ، قاصدا في هيئة الحاج، فقلت: مكةَ ورب الكعبة، حيث زَكِنتَ أنه يريد مكة، كأنك قلت: يريد مكة والله " [8]

وجعله ابن جني من شجاعة العربية حيث قال: " اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة و... [و] قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب بمعرفته " [9]

وذكر ابن هشام في كتابه مغني اللبيب أن الحذف الذي يجب على النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة النحوية، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو

شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل (10)

ووصفه عبد القادر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز حيث قال " هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر فإنك ترى به تَرْك الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتَجِدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتمَّ ما تكون بيانا إذا لم تُبِنْ " (11)

وعليه يمكن القول إن ظاهرة الحذف في التراث النحوي العربي مظهرٌ من مظاهر التأويل النحوي، وهي تقوم في الأساس على مبدأ إعادة صياغة النص اللغوي غير المطابق للقاعدة النحوية، أي أن البنية التحتية لهذا للنص تكون أكبر من بنيته السطحية التي سقط منها بعض عناصرها وفق قوانين الصناعة النحوية (نظرية العامل) " والحذف يتم فافتراض أبعاد في النص غير موجودة فيه، ويصل النحاة من هذا الافتراض إلى موقف يتصورون أنه يُوَفِّق بين الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية، وبين النصوص التي تتجافى عن تلك الشروط ولا تطابقها" (12)

وتبدأ ظاهرة الحذف في الفكر النحوي العربي من أجزاء الجملة وتمتد إلى جملة كاملة وقد تصل إلى أكثر من جملة، والمقصود بالحذف الذي يطال أجزاء الجملة هو: حذف الحروف، حذف الأسماء، حذف الأفعال.

- حذف الحروف

حذف الحروف ظاهرة تكثر في كلام العرب كما نجدها تشيع في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، ومن الحروف التي يكاد النحاة أن يجمعوا على حذفها باطراد قبل (أنْ) و(أنَّ) نجد حروف الجر ويؤكد ابن هشام ذلك بقوله: " حذف الجار يكثر ويطرد مع أنَّ و أنْ " (13)

ومن ذلك قول الله تعالى: **(يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَ تَرْغَبُونَ أَنَّ تَنكِحُوهُنّ وَ الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَن تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا)** [النساء: 127]

يرى الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير أن للبِنْيَة السطحية في قوله تعالى: **(وَتَرْغَبُونَ أَنَّ تَنكِحُوهُنّ)** - من الآية السابقة – بِنْيَتين تحتيَّتين محتملتين، حيث يقول: " ولحذف حرف الجر بعد **(وَتَرْغَبُونَ)** هنا موقع عظيم من الإيجاز وإكثار المعنى، أي ترغبون عن نكاح بعضهن وفي نكاح بعض آخر، فإن الفعل رغب يتعدى بحرف (عن) للشيء الذي لا يُحَب وبحرف (في) للشيء المحبوب، فإذا حُذف حرف الجر احتمل المعنيين إن لم يكن بينهما تنافٍ " (14)

فالبنية التحتية الأولى المحتملة هي التي يقدر فيها حرف الجر (عن) ويكون تركيبها كالآتي: (وترغبون عن أن تنكحوهنّ)، وأما البنية التحتية الأخرى فيقدر فيها حرف الجر (في) ويكون تركيبها (وترغبون في أن تنكحوهنّ)، وبما أن البنيتين التحتيتين محتملتان فلا مانع للجمع بينهما في تفسير الآية إكثارا للمعنى في رأي ابن عاشور لذلك قال "أي ترغبون عن نكاح بعضهن وفي نكاح بعض آخر" وقد جمع بين الاحتمالين بحرف العطف الواو.

لقد اهتم ابن عاشور في تفسير هذه الآية بإبراز وظيفة أسلوب الحذف في إكثار المعنى على مستوى البنية التحتية للنص مع الإيجاز الظاهر على مستوى بنيته السطحية، ولم يتطرق للخلاف بين النحاة في تقدير الحرف المحذوف (عن) أم (في)، وهذه قضية مهمة في تحديد منهج كلٍّ من علماء النحو وعلماء التفسير في توظيف أسلوب الحذف، فالمفسر يعتمد أسلوب الحذف لتحديد مقصدية الخطاب القرآني، بينما نجد النحويّ يتوسل الأسلوب نفسه لتحليل العلاقات التركيبية بين عناصر الجملة وفق قوانين نظرية العامل.

" إن الغرض الأساسي في علم التفسير، من إظهار المحذوف، تحديد مقصدية المتكلم، أما في الكتاب [لسيبويه]، فيعد الحذف عاملا أساسيا في تحليل العلاقات اللفظية/ التركيبية بين عناصر الجملة، كما يعد إظهار العنصر المحذوف ضروريا لتفسير آثار العمل في الجملة " (15)

- حذف الأسماء

وهي الأخرى ظاهرة تكثر في كلام العرب كما أنها تشيع في القرآن الكريم في مواضع عديدة.

ذكر ابن مضاء القرطبي أن النحاة يفرقون بين ظاهرتي الإضمار والحذف في الأسماء، ويرون أن الفاعل لا يمكن أن يحذف، فإذا لم يظهر في تركيب البنية السطحية للنص فهو غير محذوف وإنما هو مضمر،"والنحويون يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون -أعني حذاقهم- إن الفاعل يضمر ولا يحذف "(16)

وقد خالف ابن عاشور هذه القاعدة النحوية، وأقر بحذف الفاعل أحيانا واستحسنه لأن السياق يدعمه، فعند تفسيره لقوله تعالى: (**لَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ**) [الأنعام: 94]

يقول: " وحُذِف فاعل تَقَطَّعَ على قراءة الفتح [**لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ**] لأن المقصود حصول التَّقَطُّع، ففاعله اسم مبهم مما يصلح للتقطع، وهو الاتصال، فيُقدَّر: لقد تقطع

الحبل أو نحوه، قال تعالى: **(وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابَ)** وصار هذا التركيب كالمثل بهذا الإيجاز ... فمن ثَمَّ حسن حذف الفاعل في الآية لدلالة المقام عليه فصار كالمثل " [17]

يرى ابن عاشور سقوط الفاعل من البنية السطحية لقوله تعالى:**(لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ)** ويقدره على مستوى البنية التحتية بقوله: لقد تقطع الحبل أو نحوه، ثم يعلل سقوطه هذا بدلالة السياق عليه ويعد هذا ضربا من الإيجاز في أسلوب القرآن الكريم.

ــ حذف الأفعال

ذكر الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز في كتابه " التأويل النحوي في القرآن الكريم " أن ظاهرة حذف الفعل ظاهرة تكثر في النص القرآني، وأحصى لذلك عشرة مواضع يحذف فيها فعل الفاعل أو نائبه[18]

ومن بين الحالات المشهورة التي يحذف فيها الفعل حالة الاشتغال، ومثال ذلك قول الله تعالى: **(وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ الله كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا)** [النساء: 128]

ذكر الشيخ محمد بن الصالح العثيمين في تفسيره (تفسير القرآن الكريم) أن لإعراب كلمة (امرأة) ثلاثة أوجه منها: " ... وقول آخر [أنّها] فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده يعني: وإن خافت امرأة من بعلها نشوزا" [19]

وهذا التوجيه الإعرابي هو مذهب البصريين الذين يرون أنه لا يعمل عامل في معمولين متماثلين، ومنه يمكن القول إن هناك فائض في المعمولات على مستوى البنية السطحية للآية الكريمة (عامل واحد هو الفعل: خافت، يقابله معمولان متماثلان هما الاسم الظاهر: امرأة، والضمير المستتر الذي يعود عليه)، وعليه حسب رأي ابن عثيمين أن البنية التحتية لجملة (وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ) يجب أن يظهر فيها العامل المحذوف الذي يدل عليه الفعل الذي بعده حتى تتساوى العوامل مع المعمولات كمًّا.

ـ حذف الجملة

يرى النحاة أن حذف الجملة مطرد في مواضع عديدة ذكروها في أبواب خاصة بالتفصيل ومن الجمل التي يكثر حذفها في القرآن الكريم جملة الشرط، وقد عد الدكتور عبد الفتاح الحموز تسعة مواضع لذلك[20].

ومن ذلك قول الله تعالى**(الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّه أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ)** [البقرة: 22]

ذكر الزمخشري أن : " الفاء في قوله تعالى:↓ **فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** ↑ واقعة في جواب شرط محذوف أي: إذا كان الأمر كذلك فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون " (21)

وعليه حسب توجيه الزمخشري للآية الكريمة فإن قوله تعالى: (**فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**) هو في الحقيقة جملة جواب شرط لجملة شرط محذوفة مع الأداة، وباستعادة كل عناصر أسلوب الشرط على مستوى البنية التحتية يكون النص كالآتي: إذا كان الأمر كذلك فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون.

ـ حذف أكثر من جملة

ذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز أن حذف أكثر من جملة ظاهرة موجودة في القرآن الكريم وأحصى لذلك سبعة مواضع (22)

ومن ذلك قوله تعالى: (**وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونَ يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ)** [يوسف: 45، 46]

يقول فخر الدين الرازي في تفسيره مفاتيح الغيب إن البنية السطحية لقوله تعالى: (**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ**) تخفي تحتها بنية تحتية حذفت منها أكثر من جملة " أما قوله تعالى:(**يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ**) ففيه محذوف والتقدير: فأُرسل وأتاه وقال أيها الصديق... " (23)

ومما سبق يتبين أن ظاهرة الحذف في الدرس النحوي العربي مظهر من مظاهر التزام الصناعة النحوية التي بنت قواعدها على نظريتين هامتين:

النظرية الأولى: نظرية العامل والتي تقوم على مبدأ التأثير والتأثر في العلاقات التي تحكم عناصر الجملة، فكل عنصر من التركيب أَثَّر في العنصر الذي بعده فرفعه أو نصبه أو جرّه أو جزمه فهو العامل، وكلُّ عنصر تأثر فهو المعمول، والحركة الإعرابية تكون رمزا لتأثير العامل في المعمول " فإذا لم يوجد في الجملة بعض هذه الأطراف [العامل، المعمول، الحركة الإعرابية] تحتّم عند النحاة تقدير ما لا وجود له، ومن ثم إذا وجد النحاة عاملا وليس له معمول قدروا له معموله [ظاهرة الحذف]، وإذا اجتمع عاملان وليس في الكلام سوى معمول واحد أُعمِل أحدهما فيه وقُدِّر للآخر مايعمل فيه [التنازع] وإذا وُجد معمول ولم يكن له عامل قُدِّر له عامله [ظاهرة الحذف] "(24)

النظرية الثانية: وترتكز على علاقة الإسناد الحتمية التي تربط بين ركني الجملة (المسند والمسند إليه) إذ أنه لا يُتصور في الفكر النحوي العربي إمكانية بناء جملة

صحيحة دون ذكر ركنيها " وقد أَثَّرت هذه الفكرة في جزئيات كثيرة في هذا النوع من الحذف، حين وجد النحاة تراكيب عديدة تفيد فائدة يحسن السكوت عليها – وهي غاية الجملة عندهم – ولكن لا يتوفر فيها شرط الإسناد من لزوم وجود طرفين، فلجأوا إلى تقدير المسند والمسند إليه في هذا النوع من التراكيب " [25].

ب -الزيادة

وهي الأخرة مظهر من مظاهر التأويل النحوي مقابلة لظاهرة الحذف في الفكر النحوي العربي، فإذا كان الحذف يقوم على مبدأ وجود فائض في المعمولات في بنية النص (البنية التحتية للنص > من البنية السطحية) فإن الزيادة مبنية على مبدأ وجود فائض في العوامل (البنية التحتية للنص < من البنية السطحية) " ودعوى الزيادة هذه هي الجانب المكمل لدعوى الحذف فإنها تبدأ بدورها [الزيادة] من

الصورة الذهنية للنص [البنية التحتية] وليس من النص نفسه [البنية السطحية]، ومن ثم فإنها تجرّده من خصائصه وتغفل مقوماته، وإذا كانت الصورة الذهنية الممتدة عن ما تستلزمه القواعد قد أسلمت من قبل إلى تقدير وجود صيغ لا وجود لها بالفعل [الحذف] لتكمل أطراف العمل النحوي، وأركان الجملة العربية، فإنها قد فرضت هنا إغفال اعتبار بعض الصيغ الموجودة في الواقع وإلغاء ما لها تأثير [الزيادة] " [26].

وقد اختلف النحاة حول ظاهرة الزيادة في التراث النحوي العربي وانقسموا إلى فريقين.

الفريق الأول: من النحاة من يرى أن الزيادة تكون في اللفظ دون المعنى، قال ابن يعيش في شرح المفصل: " الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى ... لأن قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة، بل زيد لضرب من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح " [27].

وقال السخاوي: " من النحاة من قال هذه الحروف إذا جاءت صلة لأنها قد وصل بها ما قبلها، ومنهم من يقول زائدة، ومنهم من يقول لغو، ومنهم من يقول توكيد وأبى بعضهم إلا هذا [التوكيد] ولم يَجُز فيها أن يقال صلة ولا لغو لئلا يُظن أنها دخلت لا لمعنى البتة " [28].

وذكر سيبويه في الكتاب تعليقا على زيادة حرف " ما " لفظا دون معنىً في قوله تعالى: (**فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ الله وَقَتْلِهِمْ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ بَلْ طَبَعَ الله عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا**) [النساء: 155].

قال: " أن (ما) فإنما جاء لأنه ليس لـ (ما) سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد " (29)

وأكد ابن جني أن ظاهرة الزيادة في الدرس النحوي "أنها إنما جيء بها توكيدا للكلام، ولم تحدث معنى"(30)

وخلاصة القول عند أصحاب هذا الرأي أن الزيادة تكون في اللفظ فقط دون المعنى، إذ أن الزائد نحويا له أثره المعنوي في التركيب، وإن كان هذا التأثير المعنوي ليس استحداثا لمعنى جديد وإنما هو تقوية وتأكيد المعنى الموجود.

الفريق الثاني: يرى أصحابه في معنى الزيادة إلغاء المعنى والعمل معا للحرف الزائد نحويا، وهذا مايراه ابن سرّاج حيث يقول: " حق الملغى عندي أن لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله كخروجه " (31) ، ووافقه على ذلك أبو حيان الأندلسي حيث قال في معنى الزيادة " أكثر ما تقع الصلة [الزيادة] في ألفاظ الكوفيين ومعناه أنه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى " (32)، وقد حاول ابن يعيش التوفيق بين الرأيين السابقين فعرّف ظاهرة الزيادة وعلاقتها بثنائية (العمل، المعنى) على ثلاثة أوجه حيث قال: " ... وفي الجملة الإلغاء على ثلاثة أوجه: إلغاء في المعنى

فقط، وإلغاء في الإعمال فقط، وإلغاء فيهما جميعا، فالإلغاء في المعنى فقط نحو حروف الجرّ كقولك: ما زيد بقائم، وما جاءني من أحد، وأما ما ألغي في العمل فنحو زيد منطلق ظننت، وما كان أحسن زيدا، وأما الإلغاء في المعنى واللفظ نحو ما، إلاّ، إنْ " (33) .

وقد ترك اختلاف النحاة في تحديد الحيز الدلالي لمفهوم الزيادة في الدرس النحوي أثرَه في المصطلحات المستعملة في الدلالة عليها، فمن النحاة من استعمل مصطلحات: الزيادة، اللغو، الإلغاء، ومنهم من آثر استعمال مصطلحات الصلة، والحشو.

ظاهرة الزيادة في بنية النص القرآني

اختلف النحاة والمفسرون حول ظاهرة الزيادة في بنية النص القرآني إلى مذهبين.

المذهب الأول: يرى ابن أبي الأصبع المصري والزجاج وابن الخشاب جواز وقوع الزيادة في التنزيل من جهة الإعراب لا من جهة المعنى. (34)

المذهب الثاني: ذهب كل من المبرّد وثعلب وابن سرّاج وداود الظاهري وابن مضاء إلى أنه لا يصح إطلاق لفظ الزائد في تراكيب النصوص القرآنية " لأنه إذْ ذاك يكون كالعبث، والتنزيل منزه عن ذلك." (35)

ولعل الذي دفع هؤلاء – والله أعلم – إلى إنكار القول بالزيادة مطلقا في كتاب الله تعالى هو خلطهم بين مدلول لفظ الزيادة اللغوي ومدلولها الاصطلاحي في علم النحو، فهم يَرَوْن أن نسبة الزيادة بمفهومها اللغوي (شيء مهمل يمكن الاستغناء عنه) لبعض كلمات القرآن الكريم يتنافى وما يجب اعتقاده من القداسة لكتاب الله العزيز، وأما مفهوم الزيادة في فكر النحاة ووفق الصناعة النحوية مرتبط أساسا بنظرية العامل.

وعليه يمكن القول إن ظاهرة الزيادة هي نتيجة حتمية للصناعة النحوية وفق نظرية العامل، فكلُّ نصٍّ لم تتساوى العوامل والمعمولات كمًّا في بنيته السطحية، ووُجد فائض في العوامل يعني بالضرورة أنها زائدة نحويا، أما من الناحية المعنوية فإن هذا الزائد له وظيفته الدلالية كالتأكيد ونحوه، لأن أصل المعنى موجود بدون هذا الزائد، فإن وُجِد حصلت فائدة التأكيد وزاد المعنى قوة.

- زيادة الحروف

وهي ظاهرة تكثر في النصوص القرآنية، ومن الحروف التي تطالها هذه الظاهرة نجد حروف الجر وحروف العطف [36]

ومن ذلك زيادة حرف الجر الباء في المفعول به ومثاله قوله تعالى: (**وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**) [لبقرة: 195].].

ففي إعراب حرف الجر الباء في قوله تعالى: (بِأَيْدِيكُمْ) وجهان حسب رأي الشيخ ابن عثيمين.

الوجه الأول: أن تكون زائدة في المفعول به (أيديَكم) لأن الفعل ألقى فعلٌ يتعدى بنفسه إلى المفعول به

الوجه الثاني: أن تكون أصلية غير زائدة متعلقة بالفعل (ولا تلقوا) على أنه تضمن معنى الفعل (ولا تفضوا) الذي هو فعل لازم يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر الباء.

حيث يقول: " بعضهم يقول: إن الباء هنا زائدة، أي : لا تلقوا أيديَكم إلى التهلكة، والصواب أنها أصلية، وليست زائدة، ولكن ضمنت معنى الفعل (الإفضاء) أي لا تفضوا بأيديكم إلى التهلكة. " [37]

ومنه زيادة حرف الجر (من) في قوله تعالى: (**وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ**) [يونس: 61].

حيث يقول ابن عاشور: " و(مِنْ) في قوله: (**مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ**) مزيدة لتأكيد عموم النفي الذي في (**وَمَا يَعْزُبُ**) ." (38)

وعليه فإن البنية التحتية لقوله تعالى: (**وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ**) حسب رأي ابن عاشور .

وبعد إسقاط الحرف الزائد (من) هي: وما يعزب عن ربك مثقالُ ذرة، فالتحليل النحوي للآية السابقة يبين أن تركيب بنيتها السطحية أكبر من تركيب بنيتها التحتية وهذا لوجود عامل فائض نحويا وهو حرف الجر (من) فإذا أُسقط هذا العامل الزائد تساوت البنيتان كمًّا وفق نظرية العامل، أما التحليل الدلالي للآية نفسها يفضي إلى القول بأن هذا الزائد في الفكر النحوي له وظيفته الدلالية ألا وهي تأكيد عموم نفي العزوب وهو البعد، وفي الآية الكريمة هو مجاز عن الخفاء وفوات العلم أي أن الله تعالى لا

يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ولا يفوته علمه مهما كان صغيرا أو حقيرا وعبر عن ذلك بقوله: (**مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ**) " وذُكِرت الذّرّة مبالغة في الصغر والدقة للكناية بذلك عن إحاطة العلم بكل شيء فإن ما هو أعظم من الذرة يكون أولى بالحكم " (39)

- زيادة الأفعال

ذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز ستة مواضع في القرآن الكريم جاء فيه الفعل (كان) زائدا بصيغة الماضي*

ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: (**فَالْتَقَمَهُ الحُوتُ وَهُوَ مُلِيمُ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ**) [الصافات: 142- 144]

قال القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن تعليقا على زيادة الفعل (كان): " قلت: والأظهر أنه كان تسبيح اللسان الموافق للجنان...وتكون (كان) على هذا القول زائدة، أي فلولا أنه من المسبحين...فيونس عليه السلام كان قبلُ مُصليّا مُسبّحا، وفي بطن الحوت كذلك." (40)

لقد حكم القرطبي على زيادة الفعل الناقص (كان) لأن إعماله في بنية النص السطحية يوهِمُ إلى أن يونس عليه السلام كان يسبح الله ويذكره في الزمن الماضي قبل أن يلتقمه الحوت فلما التقمه الحوت انقطع عن الذكر والتسبيح وهذا محال في حق رسول كريم، لذلك قال إن البنية التحتية للآية هي " فلولا أنه من المسبحين " فحَذَف الفعل (كان) ليستغرق فِعْلُ التسبيح من يونس عليه السلام الزمن الماضي وزمن الحاضر وهو في بطن الحوت.

ومن الأفعال التي قد تأتي زائدة في بنية النص القرآني فعل المقاربة (كاد) ومنه قوله تعالى: (**إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بما تَسْعَى**) [طه: 15]

قال ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير: " ولمّا كانت الساعة مخفية الوقوع أي مخفية الوقت، كان قوله (**أَكَادُ أُخْفِيهَا**) غير واضح المقصود، فاختلفوا في تفسيره على وجوه كثيرة أمثلها ثلاثة:

...وقيل وقعت (كاد) زائدة هنا بمنزلة زيادة (كان) في بعض المواضع تأكيدا للإخفاء، والمقصود أنا أخفيها فلا تأتي إلا بغتة." [41]

وختاما يمكن القول إن المفسرين وظفوا آلية التأويل النحوي لفهم وتحديد مقصدية الخطاب القرآني وقد استعاروا هذه الآلية من النحاة في محاولة لإعادة بناء التأويلات الدلالية للبنية التحتية للنصوص القرآنية، مع تسجيل الاختلاف الواضح بين النحاة والمفسرين في توظيف هذه الآلية، فالمفسر في تحليله الدلالي للبنية السطحية للنص القرآني يتوسل آلية التأويل النحوي للعودة لبنيته التحتية بحثا عن دلالاته ومعانيه دون أن يستسلم كليا لصرامة القواعد النحوية التي تحكم هذه آلية على عكس النحويّ الذي يخضع لسلطة القواعد النحوية ولا يعود للبنية التحتية إلا لمقارنتها بالبنية السطحية في ضوء نظرية العامل.

هوامش المادّة العلمية:

1- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي قرأه وعلق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 1426هـ - 2006م، ص 158.

2- المصدر نفسه، تعليق د. محمود سليمان ياقوت بهامش الصفحة 158.

3-أصول النحوي العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ط:4، 1410هـ - 1989م، ص.

4- المرجع نفسه، ص 157.

5- التأويل النحوي في القرآن الكريم، د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشيد، الرياض، ط:1، 1404هـ - 1984م ج 1 ص133.

6- ينظر كتاب أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 229 وما بعدها.

7- أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، 2006، ص 232.

8- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:3، 1408هـ - 1988م، ج1 ص 75.

9- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، ج 2، ص 360.

10- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، ط:1، 1421هـ - 2000م، ص21.

11- دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي القاهرة، ط5، 2004م، ص.146

12- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 248.

13- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، ج 6، ص 485.

14- التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، الدر التونسية للنشر، 1984، ج 5، ص213.

15- مفهوم المستويات التحتية في التراث النحوي العربي، كييس فرشتيغ، تر: برامو بوشعيب، مجلة أبحاث لسانية، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، المجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2001م، ص ص 91-92.

16- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرةن ط:2، 1982م، ص 83.

17- التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج 7، ص385.

18- ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز 1/ 528 وما بعدها.

19- تفسير القرآن الكريم، محمد بن صالح العثيمين، دار الهداية، اليمن، ط:1، ج 3، ص 507.

20- ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، ج1، ص 622 وما بعدها .

21- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرالزمخشري، تحقيق وتعليق ودراسة، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان الرياض، ط:1، 1418هـ - 1998م، ج1، ص237 .

22- ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، ج1، ص 622 وما بعدها.

23- تفسير فخر الدين الرازي المشهور بالتفسير الكبير، مفاتيح الغيب فخر الدين محمد الرازي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط:1، 1401هـ - 1981م، ج 18، ص 152.

24- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 260.

25- المرجع نفسه، ص 260.

26- المرجع نفسه، ص267.

27- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج 1، ص 247.

28- المصدر نفسه، ص 247.

29- الكتاب، سيبويه، ج 1، ص ص180- 181.

30- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط: 2، 1413هـ - 1993م، ج 1، ص150.

31- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، دار الطباعة المنيرية، مصر، ج 8، ص 137.

32- الأشباه والنظائر، السيوطي، ج 1، ص 248.

33- شرح المفصل، ابن يعيش، ج 8، ص 137.

34- المصدر نفسه، ج 8، ص 128.

35- ينظر البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد إبراهيم، ط: 2، ج1، ص305.

36- ينظر التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، ج2، ص 1281 وما بعدها.

37- تفسير القرآن الكريم، ابن عثيمين، ج 1، ص 462.

38- التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج 11، ص 214.

39- المرجع نفسه، ج 11، ص 214.

40- الجامع لأحكام القرآن والمُبَيّن لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 1، 1427هـ - 2006م، ج 18، ص 100.

41- التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج16، ص 202.